

التباين المكاني لتوزيع السكان في قضاء بلدروز للمدة (١٩٨٧-١٩٩٧)

م.م. شروق عبد الاله حسين
جامعة ديالى / كلية التربية

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
وسلم أجمعين ، إما بعد .

اهتم الجغرافيون في دراسة توزيع السكان منذ أمد بعيد من خلال اهتمامهم
بدراسة التفاعل بين الإنسان والبيئة التي يعيش فيها وقد نتج عن هذا التفاعل عدد
من المتغيرات السكانية والتي من أبرزها التباين في طبيعة العلاقة بين حجم السكان
ونموه من ناحية وبين حجم الإنتاج ونموه من ناحية أخرى .

ويشكل التوزيع المكاني نقطة البداية والنهاية لأي دراسة جغرافية وبعد خطوة مهمة
لفهم طبيعة سلوك أي ظاهرة ، والتوزيع يعني ترتيب أو تنظيم الظاهرة مكانياً، وهذا
الترتيب بدوره سوف يعطي بالمحصلة نمطاً خاصاً، وهذا يعني أن التوزيع يمثل
الصورة الحالية أو النهائية لمجموعة من العلاقات يترتب عليها موقع الظاهرة
وحجمها وبعدها عن غيرها من الظواهر .

وبالنظر لأهمية التوزيع الجغرافي لموضوع البحث ، اعتمد البحث على دراسة التوزيع
العددي والنسبي والبيئي (حضر وريف) .

وان من أسباب اختيار موضوع البحث هو افتقار قضاء بلدروز إلى دراسات سكانية
على مستوى وحداته الإدارية ، وواجهت الباحثة الكثير من الصعوبات ومنها نقص
البيانات السكانية .

مشكلة البحث

تحدد مشكلة البحث بالمقولة الآتية : هل يوجد تباين مكاني لتوزيع السكان في قضاء بلدروز على مستوى القضاء ووحداته الإدارية ؟

فرضية البحث

يعد التباين المكاني بين منطقة وأخرى للظواهر السكانية المدروسة عماد أي دراسة جغرافية وبيان مدى علاقاتها المكانية .وعلى هذا الأساس تدور فرضية البحث إن هناك تباين مكاني في توزيع السكان تفسره أسباب عديدة وقد جاءت دراستنا للكشف عن هذا التباين وتحديد المسببات التي تقف وراءه.

هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة تحليل التباين المكاني لتوزيع سكان قضاء بلدروز ووحداته الإدارية في ضوء منهج جغرافية السكان الذي يهتم بتحليل الاختلافات المكانية لتوزيع السكان.

حدود البحث

تتمثل بحدود مكانية وهو قضاء بلدروز الذي يعد أحد أقضية محافظة ديالى يحده من الشمال قضاء خانقين ومن الجنوب محافظة واسط ومن الشرق إيران ومن الغرب قضاء المقدادية وقضاء بعقوبة ومحافظة بغداد .ينظر الخريطة رقم (١).
أما الموقع الفلكي فيقع القضاء بين دائرتي عرض ٣٠ - ٣٣ شمالاً وخطي طول ٣٠ - ٤٥ شرقاً.

أما حدود البحث الزمنية فتتمثل بالمدة (١٩٨٧-١٩٩٧).

منهجية البحث

اعتمد البحث على الأسلوب الوصفي التاريخي لمعالجة بيانات البحث وتحليلها مستخدماً الأساليب الكمية معتمداً على نتائج التعداد العام للسكان للمدة (١٩٨٧-١٩٩٧) والتي على أثرها تم رسم الخرائط الكارتوغرافية لتوزيع السكان من أجل الوصول إلى هدف البحث.

الدراسات السابقة

١-دراسة أكرم زينل الصالحي الموسومة (سكان لواء ديالى دراسة جغرافية لتوزيعهم، نموهم، نشاطهم الاقتصادي، كيانهم الاجتماعي). رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التربية، جامعة بغداد، ١٩٦٨، غير منشورة.

٢-دراسة عبد علي الخفاف الموسومة (سكان محافظة كربلاء دراسة في جغرافية السكان) رسالة ماجستير مقدمة غالى كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٣، غير منشورة.

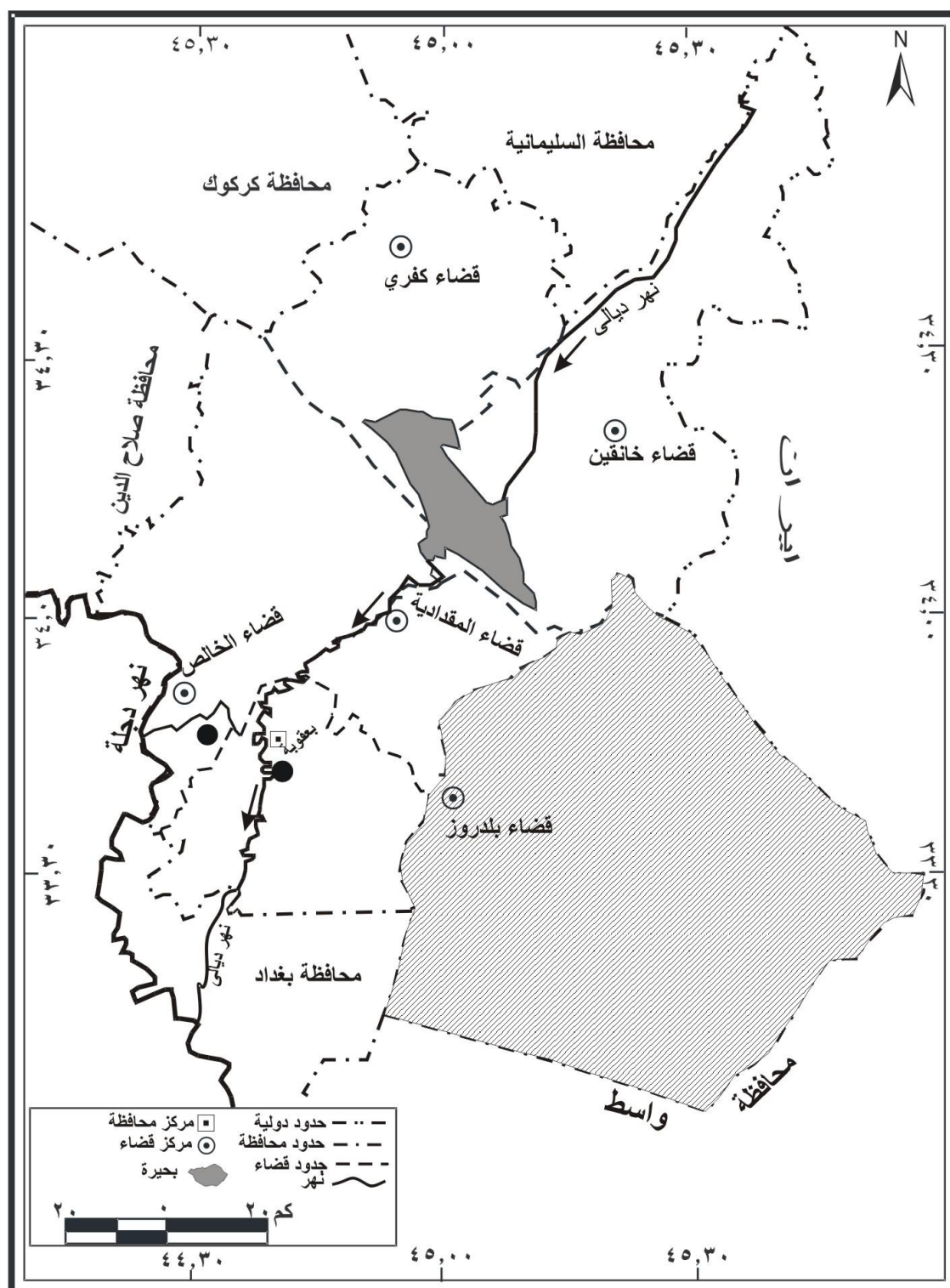
٣-دراسة لطيف هاشم كزار الطائي الموسومة (خصائص السكان في محافظة واسط) رسالة ماجستير مقدمة غالى كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٨، غير منشورة.

التشكيل الإداري لقضاء بلدروز:

يتألف قضاء بلدروز من ثلاث نواحي هي مركز القضاء الذي يبعد (٤٥ كم) من مركز قضاء بعقوبة واستحدثت أولاً ناحية ثم أصبح مركز للقضاء بموجب المرسوم الجمهوري المرقم (٤٥٩) والمؤرخ في ١٩٨٧/٧/٢٦ تبلغ مساحة مركز القضاء (٢٠١٧ كم^٢) عام ١٩٩٧، أما ناحية مندلي فتأتي بالمرتبة الثانية ضمن التسلسل الإداري للنواحي في القضاء وتقع شرق مدينة بعقوبة على بعد ٩٠ كم فكانت مركز للقضاء استحدثت بموجب فرمان عثماني في عهد الحاكم بلال العثماني واستمر مركز للقضاء لحد تاريخ صدور المرسوم الجمهوري المرقم (٤٥٩) في ١٩٨٧/٧/٢٦ والذي بموجبه أصبحت ناحية بدلا من مركز قضاء. تبلغ مساحة الناحية (١٥١٣ كم^٢) عام ١٩٩٧. وبينما ناحية قزانية فتأتي بالمرتبة الثالثة ضمن التسلسل نواحي القضاء من حيث عدد السكان وتقع في الجنوب الشرقي من مدينة مندلي وتبعد عنها بمسافة (١٠ كم) استحدثت ناحية بموجب الإرادة الملكية رقم (٣٤٩) والمؤرخة في عام ١٩٥٧ تبلغ مساحة الناحية (٣٠٥٧ كم^٢) تبعا لبيانات المجموعة الإحصائية لعامي ١٩٨٧ - ١٩٩٧^(١) ينظر الخريطة رقم (٢)

خريطة رقم (١)

موقع قضاء بلدروز بالنسبة لمحافظة ديالى



المصدر : الهيئة العامة للمساحة ،خارطة محافظة ديالى ، ١٩٩٧

خريطة رقم (٢)



أولاً: التوزيع العددي

لا فرق بين الخريطة التي تمثل توزيع السكان في العصور القديمة البابلية والعباسية والعثمانية وبين الخريطة في الوقت الحاضر، والاختلاف الرئيسي بينهما هو في عدد السكان. (٢)

فكان السكان وما زالوا يتجمعون بالقرب من ضفاف الأنهار والجدول ولاسيما في منطقة السهل الفيضي إذ يشغلون أرضها الخصبة ويستفيدون من مياهها في حين بقيت المناطق البعيدة عن موارد المياه خالية من السكان تقريبا، وقد استمرت المناطق المأهولة بالسكان في الماضي إلى يومنا هذا (٣) ويرجع السبب في ذلك إلى استمرار العوامل نفسها التي تحكمت وما تزال تحكم في شكل هذا التوزيع وهي العوامل الطبيعية من الموقع الجغرافي و سطح ومناخ وتربة وموارد مائية وكذلك العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية والتي أثرت في توزيع سكان القضاء وقد تسبب قصف مندلي عام ١٩٨٢ في تهجير سكانها إلى مركز بلدروز وكنعان وباقي محافظات العراق .

إذ يحتل قضاء بلدروز المرتبة الخامسة ضمن التسلسل العددي في توزيع السكان في محافظة ديالى . ويلاحظ من الجدول رقم (١) إن توزيع السكان يختلف من وحدة إدارية إلى أخرى ومن مدة إلى أخرى خلال مدة البحث . إذ بلغ سكان منطقة البحث (٦٣٤٨٠) نسمة عام ١٩٨٧ (٤) وبمساحة قدرها (٦٥٨٧) كم^٢ في حين ازداد عدد هذا السكان في تعداد عام ١٩٩٧ ليبلغ (٩٨٥٤٣) نسمة (٥) و بنفس المساحة للمدة السابقة .

إما على مستوى الوحدات الإدارية فقد تصدر المرتبة الأولى في عدد السكان مركز القضاء إذ بلغ (٤٨٦٢٥) نسمة في عام ١٩٨٧ وبمساحة قدرها (٢٠١٧) كم^٢ في حين جاءت ناحية مندلي بالمرتبة الثانية إذ بلغ عدد السكان (٨٠٩٢) نسمة ولنفس المدة وبمساحة قدرها (١٥١٣) كم^٢ إما ناحية قزانية فقد احتلت المرتبة الأخيرة في عدد السكان إذ بلغت (٦٧٦٣) نسمة عام ١٩٨٧ وبمساحة قدرها (٣٠٥٧) كم^٢ . أما في عام ١٩٩٧ فقد شهد القضاء ازدياد كبير في عدد السكان وكان أعلى تركيز للسكان في مركز القضاء والبالغ (٦٨٥٧١) نسمة وأدنى عدد للسكان في ناحية قزانية إذ بلغت (١١٦٣٨) نسمة إما ناحية مندلي فقد بقيت محافظة على

مرتبتها الثانية إذ بلغ عدد سكانها (١٨٣٣٤) نسمة وبنفس المساحة في المدة السابقة إذ لم يحدث أي تعديل في المساحة خلال المدة (١٩٨٧-١٩٩٧) والسبب يعود في هذه الزيادة إلى عودة الكثير من العوائل إلى مساكنها بعد انتهاء الحرب الإيرانية - العراقية فضلاً عن إنشاء الكثير من المشاريع الاروائية مما شجع على الاستثمار الزراعي وازدهاره في القضاء .

التوزيع العددي والنسبي لسكان قضاء بلدروز ووحداته الإدارية للمدة
(١٩٨٧ - ١٩٩٧)

١٩٩٧			١٩٨٧			التعدادات
المساحة ١٩٩٧ كم ^٢ /	النسبة المئوية للسكان %	عددا للسكان (٣) ١٩٩٧ / نسمة	المساحة (٢) ١٩٨٧ / كم ^٢	النسبة المئوية للسكان %	عددا للسكان (١) ١٩٨٧ / نسمة	الوحدات الإدارية
٢٠١٧	٦٩.٦	٦٨٥٧١	٢٠١٧	٧٦.٦	٤٨٦٢٥	مركز القضاء
١٥١٣	١٨.٦	١٨٣٣٤	١٥١٣	١٢.٧	٨٠٩٢	ناحية مندلي
٣٠٥٧	١١.٦	١١٦٣٨	٣٠٥٧	١٠.٧	٦٧٦٣	ناحية قزانية
٦٥٨٧	١٠٠	٩٨٥٤٣	٦٥٨٧	١٠٠	٦٣٤٨٠	القضاء

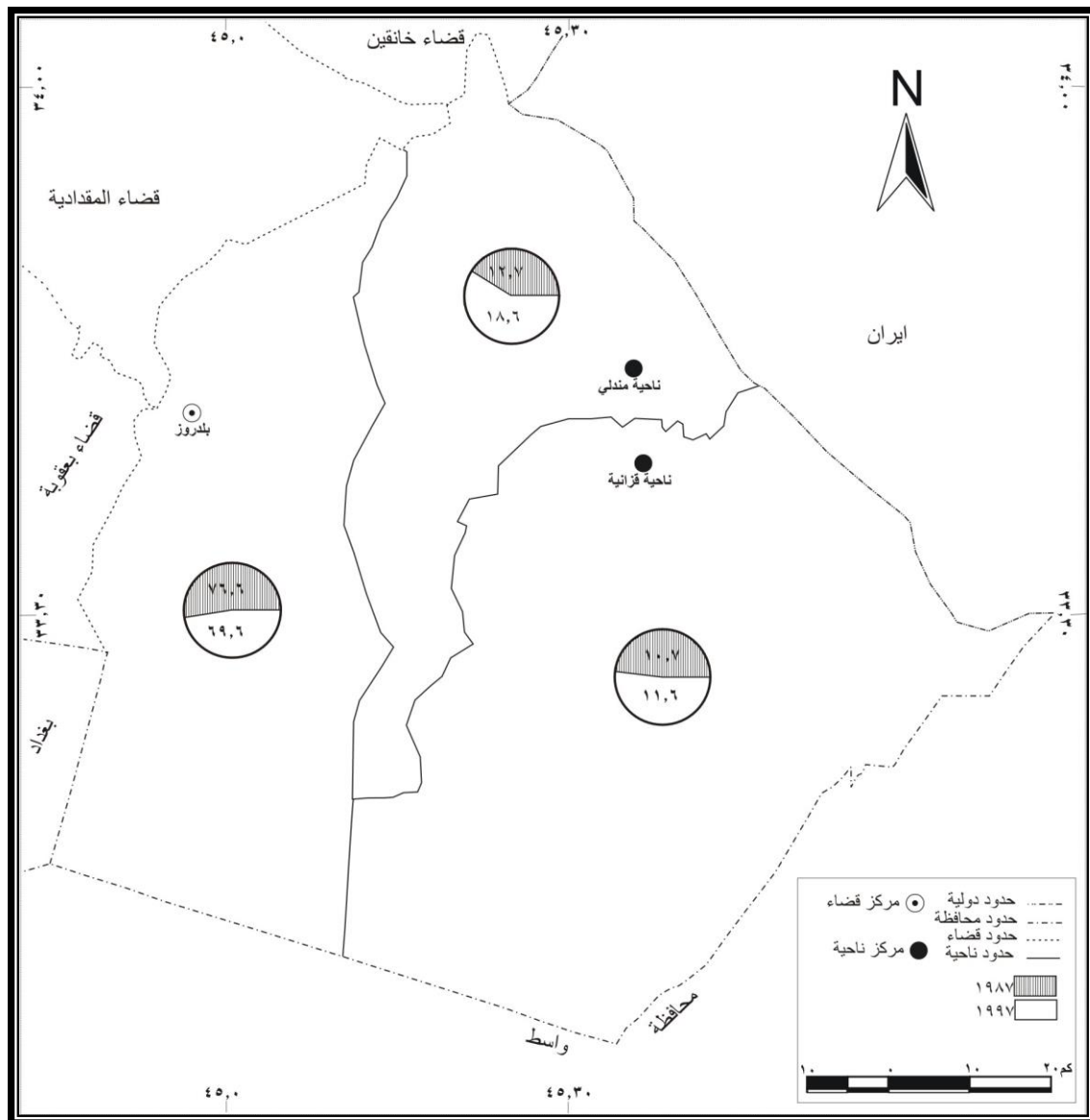
الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على:

- (١) الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة (١٩٨٧)، جدول (٢٢)، بيانات منشورة، ص ٨٢.
- (٢) الجمهورية العراقية، وزارة الحكم المحلي، الدليل الإداري لمحافظة ديالى، عام ١٩٨٧، ص ٣٢٨.

(٣) الجمهورية العراق ،هيئة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة، (١٩٩٧)، جدول (٢٢)، بيانات منشورة، ص٧٦.

خريطة رقم (٣)

توزيع السكان النسبي للوحدات الإدارية لقضاء بلدروز للمدة



(١٩٩٧-١٩٨٧)

المصدر:

الخريطة من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (١) وخريطة الاساس للوحدات الادارية لمحافظة ديالى ، لسنة ١٩٩٧ .

ثانيا:التوزيع النسبي

تعد دراسة التوزيع النسبي للسكان لأي منطقة على مستوى وحداتها الإدارية من أكثر الدراسات اتساعا فهي تبين نسبة ما تحصل عليه الوحدة الإدارية من مجموع السكان ، وقد تبين هذه النسب المئوية تباينها زمانيا ومكانيا أهمية المكان وتطور تلك الأهمية في مدة معينة ودور الجغرافي يتحدد بتوضيح وتحليل تلك الأهمية وبيان أسبابها ونتائجها وتطورها وتغيرها اعتمادا على بيانات التعدادات المختلفة .^(٦) ويؤثر التباين الإقليمي لمعدلات نمو السكان في تباين التوزيع النسبي للسكان بين الوحدات المساحية المختلفة ^(٧) . ويعطي التوزيع النسبي لسكان قضاء بلدروز بحسب وحداتها الإدارية تبعا للتعدادين (١٩٨٧-١٩٩٧) صورة واضحة عن تباين التوزيع. فمن خلال ملاحظة جدول رقم (١) والخريطة رقم (٣) يتبين إن مركز القضاء يتصدر باقي الوحدات الإدارية لمنطقة البحث من حيث عدد السكان ونسبهم إذ يحتل المرتبة الأولى خلال التعدادين المذكورين إذ بلغت نسبته (٧٦,٦%) و (٦٩,٦%) من المجموع الكلي لسكان القضاء خلال مدة البحث وعلى التوالي . وان هذا الانخفاض في عدد السكان عام ١٩٩٧ جاء نتيجة عودة السكان الذين نزحوا من مندلي بعد انتهاء الحرب الإيرانية - العراقية في حين جاءت ناحية مندلي بالمرتبة الثانية إذ بلغت (١٢,٧%) و (١٨,٦%) من المجموع الكلي لسكان القضاء وعلى التوالي خلال مدة البحث ويرجع سبب ذلك إلى رجوع السكان إلى هذه الناحية بعد انتهاء الحرب الإيرانية - العراقية حيث نزح الكثير من السكان إلى المناطق الأخرى . إما ناحية قزانية فقد احتلت المرتبة الأخيرة إذ بلغت النسبة (١٠,٧%) و (١١,٨%) من المجموع الكلي للسكان خلال مدة البحث

ثالثا:التوزيع البيئي

إن التوزيع البيئي يقوم على أساس التمييز بين المجتمع الحضري والمجتمع الريفي لما له أهمية من خلال إعطاء صورة واضحة للتوزيع السكاني من تباين في المجالات السكانية والديمغرافية ، وهناك الكثير من الأساليب التي يتم بواسطتها تحديد طبيعة ذلك المجتمع سواء كان حضري أم ريفي ففي العراق تعد الصفة الإدارية والبلدية مقياسا للتمييز بين المجتمع الحضري والريفي .

ونعني بسكان الحضر هم السكان الذين يعيشون ضمن حدود (البلديات) أي مركز إداري^(٨)، إما سكان الريف فهم السكان الذين يعملون أفرادهم بالزراعة وفي الحرف الأخرى المتصلة بالزراعة مثل الرعي وتصنيع منتجات الألبان وبعض الصناعات الريفية مثل صناعة الفخار والنسيج اليدوي والمخللات وغيرها^(٩). ويقوم مساكنهم خارج حدود البلدية .

إذ يتبين من الجدول رقم (٢) والشكل رقم (١ و٢) يتضح أن سكان منطقة البحث يتوزعون بحسب البيئة إلى سكان حضر - وسكان ريف وان هذا التوزيع يتباين من وحدة إدارية إلى أخرى . إذ يتبين من الجدول المذكور إن نسبة سكان الريف أعلى من نسبة سكان الحضر خلال مدة البحث إذ بلغت (٥٢%) و (٥٤,١%) من المجموع الكلي لسكان القضاء وعلى التوالي أما سكان الحضر فقد بلغت (٤٨%) و (٤٥,٩%) من المجموع الكلي لسكان القضاء وعلى التوالي ومن هنا يتبين إن قضاء بلدروز يمتلك الصفة الريفية وذلك لتوفر الإمكانيات البشرية والطبيعية منها متطلبات الزراعة مما جعل الصفة الزراعية هي الصفة المميزة له. إما نسبة الحضر فقد بلغت (٤٨%) من المجموع الكلي لسكان القضاء عام ١٩٧٨ في حين انخفضت هذه النسبة إلى (٤٥,٩%) من المجموع الكلي لسكان القضاء عام ١٩٩٧ وذلك بسبب اتجاه الكثير من السكان إلى الريف والعمل بالزراعة بسبب الوضع الاقتصادي الصعب المتمثل بالحصار الاقتصادي المفروض في ذلك الوقت وكثرة المشاريع الزراعية التي أعطت فرص كبيرة للعمل الزراعي وازدهاره في منطقة البحث.

إما على مستوى الوحدات الإدارية فقد كانت أعلى نسبة للحضر في مركز القضاء إذ بلغت (٥٩,٥%) من المجموع الكلي لسكان الناحية عام ١٩٨٧. إما ناحية قزانية فقد تصدرت المرتبة الثانية في سكان الحضر إذ بلغت (٢١,٣%) من المجموع الكلي لسكان الناحية وناحية مندلي احتلت المرتبة الأخيرة في سكان الحضر إذ بلغت (١,٦%) من المجموع الكلي لسكان الناحية ويعود ذلك إلى هجرة الكثير من سكان هذه الناحية إلى النواحي والاقضية الأخرى في المحافظة بسبب العامل العسكري المتمثل بالحرب الإيرانية العراقية ولقرب هذه الناحية من الحدود

الايروانية. إما أعلى نسبة لسكان الريف فقد كانت في ناحية مندلي إذ بلغت (٩٨,٤%) من المجموع الكلي لسكان الناحية عام ١٩٨٧ في حين تلتها ناحية قزانية إذ بلغت (٧٨,٧%) من المجموع الكلي لسكان الناحية ومن ثم جاء مركز القضاء بالمرتبة الأخيرة إذ بلغ نسبة السكان في الريف (٤٠,٥%) من المجموع الكلي لسكان مركز القضاء. إما في تعداد عام ١٩٩٧ فقد كانت أعلى نسبة للحضر في مركز القضاء أيضا إذ بلغت (٥١,٩%) من المجموع الكلي لسكان مركز القضاء ثم تلتها ناحية قزانية بالمرتبة الثانية إذ بلغت (٣٤,٧%) من المجموع الكلي لسكان الناحية. إما ناحية مندلي فقد احتلت المرتبة الثالثة في سكان الحضر إذ بلغت (٣٠,٧%) من المجموع الكلي لسكان الناحية. إما أعلى نسبة لسكان الريف فكانت في ناحية مندلي إذ بلغت (٦٩,٣%) من المجموع الكلي لسكان الناحية في حين احتلت ناحية قزانية المرتبة الثانية في سكان الريف إذ بلغت (٦٥,٣%) من المجموع الكلي لسكان الناحية ومن ثم جاء مركز القضاء بالمرتبة الأخيرة إذ بلغت (٤٨,١%) من المجموع الكلي لسكان مركز القضاء.

جدول رقم (٢)

التوزيع البيئي لسكان قضاء بلدروز على مستوى وحداته الإدارية للمدة
(١٩٨٧-١٩٩٧)

الوحدات الإدارية	البيئة	عدد السكان لسنة ١٩٨٧/نسمة (١)	%	عدد السكان لسنة ١٩٩٧/ نسمة (٢)	%
مركز القضاء	حضر	٢٨٩١٨	٥٩,٥	٣٥٥٩٤	٥١,٩
	ريف	١٩٧٠٧	٤٠,٥	٣٢٩٧٧	٤٨,١
	المجموع	٤٨٦٢٥	١٠٠	٦٨٥٧١	١٠٠
ناحية مندلي	حضر	١٣٠	١,٦	٥٦٢١	٣٠,٧
	ريف	٧٩٦٢	٩٨,٤	١٢٧١٣	٦٩,٣
	المجموع	٨٠٩٢	١٠٠	١٨٣٣٤	١٠٠
ناحية قزانية	حضر	١٤٤٠	٢١,٣	٤٠٣٦	٣٤,٧
	ريف	٥٣٢٣	٧٨,٧	٧٦٠٢	٦٥,٣
	المجموع	٦٧٦٣	١٠٠	١١٦٣٨	١٠٠
	حضر	٣٠٤٨٨	٤٨	٤٥٢٥١	٤٥,٩

القضاء	ريف	٣٢٩٩٢	٥٢	٥٣٢٩٢	٥٤.١
	المجموع	٦٣٤٨٠	١٠٠	٩٨٥٤٣	١٠٠

المصدر: الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على

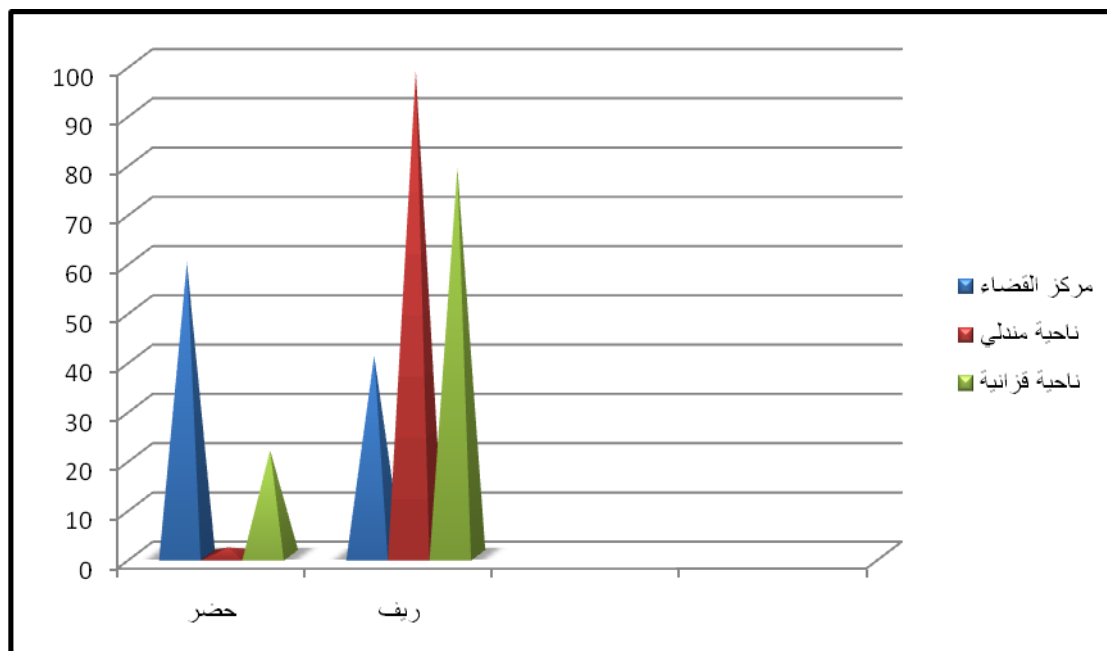
(١) الجمهورية العراقية ،وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ،نتائج التعداد العام للسكان، لسنة (١٩٨٧) ،جدول (٢٢)،بيانات منشورة .ص٨٢

(٢) جمهورية العراق ،هيئة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ،نتائج التعداد العام للسكان لسنة (١٩٩٧) ،جدول (٢٢)،بيانات منشورة

شكل رقم (١)

التوزيع البيئي النسبي لسكان الوحدات الإدارية في قضاء بلدروز لسنة

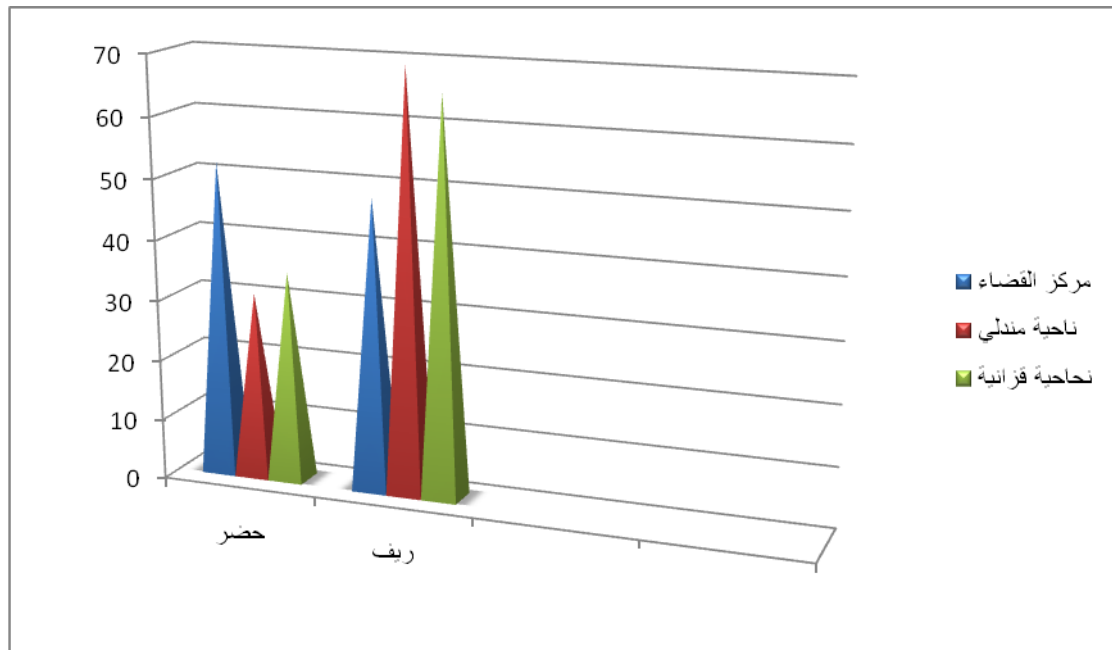
١٩٨٧



المصدر: الشكل من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (٢)

شكل رقم (٢)

التوزيع البيئي النسبي لسكان الوحدات الإدارية في قضاء بلدروز لسنة
١٩٩٧



المصدر: الشكل من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (٢)

إن ما نتج من مرحلة البحث من نتائج يشير إلى وجود صورة واضحة لسكان قضاء بلدروز فضلا عن وجود تباين في توزيع السكان سواء على مستوى القضاء أو على مستوى الوحدات الإدارية التابعة له خلال مدة البحث. وفيما يلي ابرز ما توصل إليه البحث :

١- يمتاز قضاء بلدروز بارتفاع عدد السكان خلال مدة البحث إذ بلغ عدد سكان القضاء عام ١٩٨٧ (٦٣٤٨٠) نسمة في حين ارتفع هذا العدد ليصل إلى (٩٨٥٤٣) نسمة عام ١٩٩٧.

٢- يتباين توزيع السكان على مستوى الوحدات الإدارية وهذا يعود إلى تباين العوامل الطبيعية والبشرية فيه فقد أضح إن مركز القضاء تصدر المرتبة الأولى إذ بلغ عدد السكان (٤٨٦٢٥) نسمة و (٦٨٥٧١) نسمة وعلى التوالي خلال المدة (١٩٨٧-١٩٩٧) ومن ثم تلتها ناحية مندلي إذ بلغت (٨٠٩٢) نسمة و (١٨٣٣٤) نسمة وعلى التوالي ومن ثم ناحية قزانية إذ بلغت (٦٧٦٣) نسمة و (١١٦٣٨) نسمة خلال المدة نفسها.

٣- تعد الصفة الريفية هي الصفة السائدة في القضاء وذلك من خلال إن نسبة سكان الريف أعلى من نسبة سكان الحضر. إذ بلغت النسبة بالريف (٥٢%) من المجموع الكلي لسكان القضاء وفي الحضر (٤٨%) من المجموع الكلي لسكان القضاء في عام ١٩٨٧. إما في عام ١٩٩٧ فقد كانت نسبة سكان الريف أعلى أيضا إذ بلغت (٥٤,١%) من المجموع الكلي لسكان القضاء في حين بلغت نسبة الحضر (٤٥,٩%) من المجموع الكلي لسكان القضاء للعام نفسه.

التوصيات

- ١- ضرورة الاهتمام بواقع السكان من خلال توفير الخدمات المختلفة سواء الصحية أو الخدمية من ماء وكهرباء وخدمات بلدية نظرا لازدياد عدد السكان .
- ٢- ضرورة الاهتمام بتوسيع المشاريع الاروائية والقيام بمشاريع جديدة في تطوير الجانب الزراعي في القضاء من خلال استخدام المكائن الحديثة والأساليب الزراعية المتطورة وإنشاء مشاريع أروائية جديدة.
- ٣- العمل على تطوير الجانب الزراعي والسعي إلى تقديم الخدمات المختلفة في الأرياف لتقليل الهجرة إلى المدينة.
- ٤- ضرورة اهتمام الجهات المختصة بتحديد الحضر والريف سواء على مستوى القضاء أو على مستوى الوحدات الإدارية من اجل إعطاء صورة واضحة للتميز بينهما على أسس واضحة.
- ٥- ضرورة الاهتمام بطرق النقل من خلال ترميم الطرق القديمة وفتح طرق جديدة تربط طرق المدينة بالطرق الريفية من اجل تسهيل نقل المنتجات الزراعية وتصريفها قبل أن تتلف .

- ١- الجمهورية العراقية، وزارة الحكم المحلي، الدليل الإداري في محافظة ديالى، ١٩٨٧، ص ٣٦٢-٣٦٨.
- ٢- عباس فاضل السعدي، محافضة بغداد دراسة في جغرافية السكان، مطبعة الأزهر، بغداد، ١٩٧٦، ص ٢٥.
- ٣- عبد الرزاق عباس حسين، نشأت مدن العراق وتطورها، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٣، ص ١١.
- ٤- الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٨٧، جدول (٢٢)، بيانات منشورة.
- ٥- جمهورية العراق، هيئة التخطيط، نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٩٧، جدول (٢٢) ، بيانات منشورة.
- ٦- احمد نجم الدين، جغرافية سكان العراق، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٢، ص ١٧٦.
- ٧- عباس فاضل السعدي، التوزيع الجغرافي للسكان في اليمن، نشرة دورية تصدرها الجمعية الجغرافية الكويتية، جامعو الكويت رقم (٥)، مارس، ١٩٨٣، ص ٤٧.
- ٨- احمد نجم الدين ،سكان العراق ،مصدر سابق ، ص ٣٨ .
- ٩- زيدان عبد الباقي، أسس علم السكان، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٦، ص ١٩٢.

أولاً: الكتب

- ١- حسين، عبد الرزاق عباس، نشأت مدن العراق وتطورها، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٣.
- ٢- السعدي، عباس فاضل، محا فظة بغداد دراسة في جغرافية السكان، ط١، مطبعة الأزهر، بغداد، ١٩٧٦.
- ٣- السعدي، عباس فاضل، التوزيع الجغرافي في السكان في اليمن، نشرة دورية تصدرها الجمعية الجغرافية الكويتية، جامعة الكويت رقم (٥)، مارس، ١٩٨٣.
- ٤- عبد الباقي، زيدان، أسس علم السكان، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٦.
- ٥- نجم الدين، احمد، جغرافية سكان العراق، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٢.

ثانياً : المطبوعات الحكومية

- ١- الجمهورية العراقية، وزارة الحكم المحلي، الدليل الإداري في محافظة ديالى، ١٩٨٧.
- ٢- الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٨٧، جدول (٢٢) ، بيانات منشورة.
- ٣- جمهورية العراق، هيئة التخطيط، نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٩٧، جدول (٢٢) ، بيانات منشورة.